

رحب بالاتفاق بين لبنان وسورية دبلوماسياً.. مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين:

التأكيد على تطبيق قرار المجلس الاقتصادي الأعلى في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية

الرياض - واس: شدد مجلس الوزراء على عزم المملكة في الاستمرار في اعتماد مشاريع البنى التحتية وكل ما من شأنه زيادة البطاقة الإنتاجية للاقتصاد السعودي وتوفير بيئة آمنة للتميز من الاستثمار فيه، إلى جانب التأكيد على قرارات المجلس الاقتصادي الأعلى الخاصة باستمرار توفير السيولة في البنوك، وضمان سلامة النظام المصرفي.

ووجه المجلس خلال جلسته التي ترأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ظهر أمس في قصر العيصة في الرياض، الأجهزة المعنية بالحرص على ترجمة البطة المستوعب في نمو الاقتصاد العالمي وما يصحب ذلك من تراجع تأثير الضغوط التخضيرية المستوردة في الاقتصاد السعودي، إلى فائدة محسوسة لتكلفة المنتجات والخدمات التي يستهلكها المواطن السعودي.

وأوضح إيدام مدني وزير الثقافة والإعلام في بيانه عقب الجلسة، أن المجلس استعرض تطورات وأبعاد وأثار الأزمة

المالية التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر، ووجه باستمرار أجهزة الدولة المعنية في متابعة تطوراتها بعناية تامة، والتصدي لأي تأثيرات سلبية قد تمس الاقتصاد الوطني، وأهمية استمرار تنفيذ المشاريع التنموية التي يشهدها الاقتصاد السعودي منذ أعوام عديدة، وتعزيز ما يميز به من عوامل قوة ومعدلات نمو جيدة.

واطلع خادم الحرمين الشريفين خلال الجلسة على مجمل المباحثات واللقاءات والمشاورات التي أجراها حفظه الله مع عدد من قادة الدول ومبعوثهم حول العلاقات الثنائية، وقضايا المنطقة، والشؤون العالمية وأبعاد الأزمة المالية التي تمر بها الأوضاع الاقتصادية العالمية، مشمداً الزيارة التي قام بها العماد ميشال سليمان الرئيس اللبناني إلى المملكة الأسبوع الماضي، والتي جسدت عمق العلاقة بين السعودية ولبنان، مؤكداً أن المجلس شدد على الأهمية الخاصة التي توليها المملكة لأن واستقرار لبنان ووحدته

الوطنية واستقلال قراره السياسي، وسعيها الدائم لأن يقيس لبنان نموذجا عربيا للتسامح والتعايش بين المذاهب والأديان والأعراق، كما رحب المجلس بالاتفاق بين لبنان وسوريا على تبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما.

وتفاعل مجلس الوزراء مع ما رفعه الامير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام بشأن تشكيل لجنة وطنية لتنفيذ توصيات ندوة أضرار مادة "الأسيتوس" وطرق التخلص منها، وقرر المجلس تكوين لجنة وطنية برئاسة الأمير تركي بن ناصر الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة وعضوية ممثلين من عدد من الجهات الحكومية، لتنفيذ التوصيات الواردة في الندوة الخاصة بأضرار مادة "الأسيتوس" وإدارتها والتحكم فيها والتخلص الآمن منها، ووضع الخطط والإجراءات اللازمة في هذا الشأن.

وفوض المجلس الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية أو من ينيبه بالتباحث مع الجانب السويسري في شأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة والحكومة السويسرية للتعاون في مجال مكافحة الجريمة، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوقيع عليها، قبل رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

كما أقر المجلس الموافقة على اتفاق تعاون في مجال مكافحة الجريمة بين المملكة وإيطاليا الموقع في روما في السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وذلك بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 27/44 في 11/6/1429هـ، وتتمحور أبرز ملامح الاتفاق في إبلاغ كل طرف عن أي

المجلس وافق على التعاون بين المملكة

وايطاليا في مكافحة الجريمة

اتفاقية سعودية بريطانية إيرلندية

لتجنب الازدواج الضريبي

معلومات تتوافر لديه عن أي عملية إجرامية تستهدف الطرف الآخر سواء حدثت أو يتم التحضير لها، وسرعة تبادل المعلومات عن الأشخاص والجماعات والمنظمات الإرهابية وبالأخص عن هياكلها وأنشطتها، إلى جانب تعاون الطرفين المتعاقدين على مكافحة الجريمة بجميع أشكالها وصورها. ومن ذلك جرائم الإرهاب، وجرائم أمن الدولة التي تمس المصالح السياسية والأمنية، والجريمة المنظمة.

كما أقر المجلس الموافقة على مشاركة نظامم للتعاون في مجال الصحة بين وزارة الصحة في المملكة و نظيرتها في

إيطاليا، والتي تم توقيعها في العاصمة الإيطالية روما في السادس من تشرين الثاني الماضي بعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم 12/11 في 4/4/429هـ. وتقتضي المذكرة بتبادل المعلومات والخبرات، وتنظيم برامج التدريب في مجالات الرقابة الدوائية ورقابة الأجهزة والمستلزمات الطبية وتصنيع الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية، إلى جانب إنشاء لجنة مشتركة للتابعة والتنسيق تعنى بتحديد أولويات التعاون. وتتم أعمالها بالتنسيق مع رئاسة الجانبين في اللجنة السعودية الإيطالية المشتركة. في الوقت الذي أقر المجلس بعد التطرف في قرار مجلس

الشورى رقم 21/34 في 5/5/429هـ الموافقة على اتفاقية المملكة وبريطانيا وأيرلندا لتجنب الازدواج الضريبي. ومنع التهريب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال، والبروتوكول المرافق لها، والموقع عليها في العاصمة البريطانية لندن في 30 تشرين الأول (أكتوبر) الماضي.

ومن أبرز ملامح الاتفاقية تطبيقها على ضرائب الدخل وضرائب رأس المال المفروضة لمصلحة كل دولة متعاقدة أو أقسامها السياسية أو سلطاتها المحلية بصرف النظر عن طريقة فرضها، إلى جانب خضوع أرباح مشروع تابع لدولة

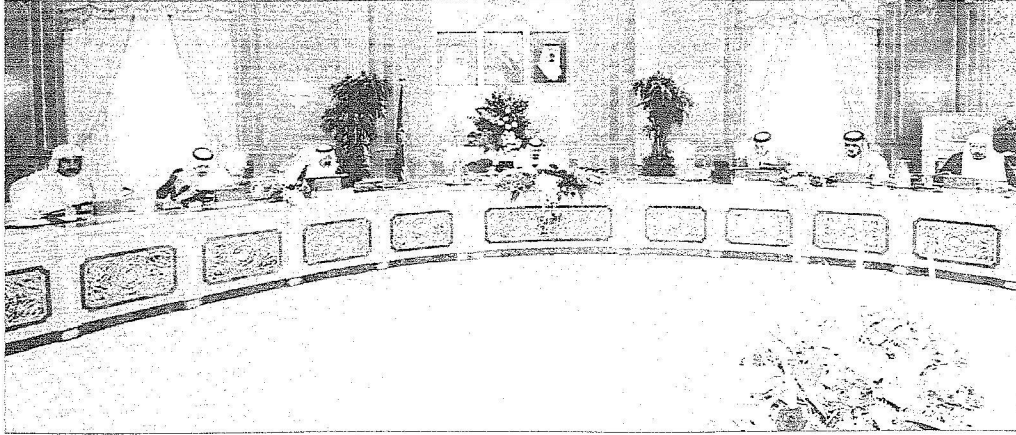
متعاقدة من تشغيل سفن أو طائرات في حركة النقل الدولي للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة. كما يجوز أن تخضع أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة.

كما وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمترتبين الـ 15 و 14 وذلك على النحو التالي:

- 1 - تعيين عبد الله بن محمد السبييل على وظيفة وكيل الوزارة لشؤون تصنيف المقاولين بالمترتبة الـ 15 في وزارة الشؤون البلدية والقروية.
- 2 - تعيين المهندس أحمد بن عبد الرحمن السمام على وظيفة

مدير عام المياه في المنطقة الشرقية بالمترتبة الـ 15 في وزارة المياه والكهرباء.

- 3 - تعيين إبراهيم بن علي بن محمد عبد الحق على وظيفة (وزير مفوض بدرجة أ) بالمترتبة الـ 14 في وزارة الخارجية.
- 4 - تعيين المهندس جمال بن محمود طيب على وظيفة مهندس مستشار جيولوجي بالمترتبة الـ 14 في وزارة البترول والثروة المعدنية.
- 5 - تعيين عبد الرحمن بن محمد العميد اللطيف على وظيفة مدير عام فرع هيئة الرقابة والتحقيق في منطقة الرياض بالمترتبة الـ 14 في هيئة الرقابة والتحقيق.



خادم الحرمين خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء أمس.

واس